الفصل الأول

أهداف الانجليز فى السودان ! ...

تمهيد

نصف قرن من الزمان تقضى ، والإدارة الثنائية فى السودان تعمل جادة على أساسين : أما فى الداخل ، فكبت للحريات جميعها ، وحجر على الآراء وإفقار للبلاد ، وذل للعباد ، وإفساد للاخلاق ، ومحاربة للتعليم ، ولسائر ضروب النشاط ، وغير ذلك مما لا يحصى من المخازى السافرة المتبجحة . وأما فى الخارج فنشر للدعاية الزائفة والتبشير بنجاح تلك الإدارة وفضائلها المزعومة ، وما وصلها اليه من رقى ، حتى فشا بين العالمين أن الإدارة فى السودان (مثالية) بلغت الكمال . ودليلنا على ذلك هذه الكتب المتعددة عن السودان ، يسوقها الاستعمار وينشرونها على الناس مثل كتاب « السودان الإنجليزى » لهارولد مكايكل ، وكتاب « السودان من الداخل » للسير « السودان بين ١٨٩٩ — ١٩٤٤ » للمستر هندرسون ، و عرة ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، وعشرات غيرها من الأسفار والنشرات

ألا فليعلم الرأى العالمى عامة ، والمصرى خاصة ، أن إدارة اس عاشت على الخداع والتضليل ، كل هذا الدهر الطويل ، ولقد آن أن يه أمرها ، وينكشف سترها .

والسودانيون لم يرضوا ، فى يوم من الأيام عن إدارة الحكم الثنائى إسما ، الإنجليزى فعلا . لأنه حكم استعمارى أجنبى ، وفى هذا الكفاية

فالاستعمار ، أيا كانت صورته ، تأباه النفس لأنها جبلت على الحرية ، وتأباه الكرامة لأنها جبلت على كراهة الاستعباد ، ويأباه الدين لأنه يدعو إلى المساواة فما بالك بالاستعمار اذا كان انجليزيا ؟

هذا ، والسودانيون يعرفون مصير الأمم التي ابتليت بالاستعمار الانجليزى ، يعرفون مصير كندا ، ومصير الوطنيين فى جنوب أفريقيا ، ومصيرهم فى استراليا ، ونيوزيلندا ، ويوغندا ، وغيرها من البلاد التى استعمروها . . . أين اهلها ؟ ذهبت ريحهم وانقرض السكان الأصليون بسبب هؤلاء الإنجليز الذين حلوا محلهم سكانا ، وحكاما .

هم يتحدثون عن المستعمرات المستقلة فى تلك البلاد ، ولا يدور بخلدهم ليل ناطق على الجريمة التى ارتكبوها فى حق العدل والحرية والإنسانية .

* * *

ون ينظمون حركات التحرير ، كلما واتتهم الظروف يب والوسائل ، ولعل الناس فى مصر ، وفى انجلترا نفسها ، لم ورة سنة ١٩٠٨ وثورة سنة ١٩٢٤ المسلحتين فى وجه هـــذه أما ثورات الجنوبيين طيلة هذه السنين العديدة ، والتى استعملت فيها حكومة السودان من ضروب القهر والقسوة ما يعيد إلى الأذهان فظائع القرون الوسطى والجاهلية الجهلاء ، فأمرها عجب .

ألا فلتعلم انجلترا نفسها ، أن الحكم الثنائى كان وما يزال كريها الى نفوس السودانيين ، لانه فاسد فى أصوله ، هدام فى مقاصده . ولقد جاءت الساعة التى دان يحمل صحيفة سوابق هذه الإدارة مدى نصف قرن كامل ،

وهى فى قفص الاتهام أمام محكمة الرأى العام العالمى عامة والمصرى خاصة .
ونخص الرأى العام المصرى ؛ لان قضيتنا قضيته ، ولان هذه الإدارة قامت باسم حكومة مصر ، وأموالها ، ورجالها ، ولانها تدار باسم الشركة المزعومة .
ونخص الرأى العام المصرى أيضاً لأنه ينبغى فى نظرنا ، على أبناء الوادى ، أن يعملوا فى وقت واحد على إنقاذ أبناء الجنوب ، وأن ينتشلوا السودان من مخالب الاستعمار ، بعد أن بقى أهله يجالدون وحدهم عنت الدهر ، وذل القهر ، ويغالبون مدى نصف قرن رجالا برعوا فى استعمار الشعوب ، واستغلال مواردها ، وقتل روح الكرامة والعزة فى أبنائها .

١ - فرق تسد

هذا المبدأ القديم ، هو الركن الركين ، وحجر الزاوية فى نظام الاستعمار البريطانى ، وهو فى الوقت نفسه ، الدستور المقدس للإدارة البريطانية فى السودان . ومع أن التربة الاجتماعية لم تكن مهيأة من جميع النواحى لبذر التفرقة والشقاق فى السودان ، لكن العبقرية الاستعمارية ما كانت لتصدها هذه العقبات ، وما كان للصعاب أن تحولها عن الهدف الذى ترمى اليه . فاستطاعت تلك العبقرية الشيطانية ، أن تخلق من أسباب الشقاق وعناصر التفرقة مالم يكن موجوداً ، وأن تقوى وتؤرث ما كان الطريق له ميسراً ، حتى امتدت أيدى هذا الأخطبوط الهائل فشملت كل مناحى الحياة السودانية ، من اجتماعية ، وتعليمية ، وإدارية ، وامتدت إلى النواحى النفسية والخلقية للشعب .

وسنحاول أن نعطى القارىء فكرة خاطفة وصورة عامة عن كل ذلك بقدر الإمكان ، اذ لايخفى أن عملا كهذا لاتتسع له المجلدات الضخمة بله المقالات الصحفية ، وعلى ذلك فنحن نسطر فيما يلى ، الخطوط الرئيسية لهذا الجانب من سياسة حكومة السودان فى تقطيع أوصال البلاد .

٢ ـ قطع الصلات بين مصر والسودان

سارت هذه السياسة بطريقين أساسيين : ـــ

أولهما : انتهاز الفرصة لابعاد النفوذ المصرى عن السودان ، ومحوه من هذه الشركة غير العادلة . فمنذ ذلك العام المشئوم (١٨٩٨) أى فى الوقت الذى دخلت فيه القوات المصرية الانجليزية بقيادة اللورد كتشنر السودان ، وقضت على الحكم الذى وطد أركانه المهدى ، منذ ذلك الوقت والبريطانيون يفكرون فى الوسائل التى يتخلصون بها من النفوذ المصرى ، ذلك النفوذ الذى لم يكن فى يوم من الأيام قويا ، ومع ذلك ، فان شبحه كان دائما حجر عثرة فى سبيل تطبيق السياسة الانجليزية على ما تقضى به أصول الاستعمار ، ففى عام ١٩٢٤ ، هب السودانيون فى حركة تحريرية ، ما لبث أن اشترك فيها العسكريون ، وانقلبت الحركة إلى ثورة مسلحة اصطدموا فيها بالجيش الانجليزى الذى استطاع اخمادها ، ونال السودانيين منها القتل والسجن والتشريد والتعذيب ، مما تقشعر من هوله الأبدان . عند ذلك وجد الانجليز فرصتهم الكبرى ، وربطوا هذه الحوادث بمقتل السردار فى مصر ، فطرد الجيش المصرى والمصريون المدنيون من السودان ، كما طرد كثير من الضباط السودانيين ، وحكم على بعضهم بالاعدام ، ونفى البعض الآخر إلى مستنقعات بحر الغزال ، حتى لقى حتفه من جراء الأوبئة والأمراض القتالة ، وأقفلت المدرسة الحربية إلى يومنا هذا ، وشرد جميع طلبتها .

ومنذ تلك اللحظة والحكم فى السودان انجليزى لحما ودما ، فما لبث أن اتجه الاتجاه التقليدى للاستعمار الانجليزى فى كل مكان ، واتخذت الادارة طريقا جديدا يرمى إلى استغلال الشعب وتفكيك أوصاله وبذر الفساد والتفرقه بين أبناء البلد

الواحد ، مع إيهامهم بأن هذا الطريق هو الذى يأخذ بناصرهم إلى الرقى والتقدم والرفاهية .

ثانيهما : بث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب ، وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل . فقد افهموا هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم واستغلالهم ، كما استعبدوهم من قبل فى أيام الحكم التركى ، كما أدخلوا فى عقول الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل ، وأكثروا ترديد هذه النغمة ، لكى يلقوا فى روع أبناء السودان ، أن مصر هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان وفى نفس الوقت عملوا على تطبيق النظم الادارية والتشريعية ، وغيرها المتبعة فى المستعمرات البريطانية مثل نيجريا (١) دون اعتبار للفوارق فى العادات والعقلية ، وكان مجال التعليم أكبر عون على سياسة التفرقة هذه وابعاد الثقافة المصرية ، فقد حولت البرامج بعد عام ١٩٢٤ — الذى انتهى به أثر الاساتذة المصريين فى كلية غوردون وغيرها من المعاهد ، بعد أن أدى هؤلاء الثقافة الشرقية والاسلامية أيادى لا تنسى ، وخلفوا وراءهم من بذور تلك الثقافة ما لم تستطع الدعاية الانجليزية اجتثاث أصوله ، بل ظلت جذوة تلك الثقافة تنير الطريق للسودانيين نحو مصر والشرق العربى حتى فى أحلك أيام العسف الاستعمارى ، ومنذ سنة ١٩٢٥ اتجه التعليم نحو تقليد البرامج الانجليزية وإضعاف الثقافة

---

(١) فى عام ١٩٢٣ — ١٩٢٤ كلف المستر ديفيز الذى وصل فيما بعد إلى منصب سكرتير الاقتصاد بالذهاب إلى نيجريا ودراسة نظام الادارة الاهلية هناك تمهيدا لادخالها فى السودان . وقد قدم تقريرا للحكومة فى السودان نفذته بعد ذلك

العربية [١] والدينية حتى صارت كل الدروس تلقن فى المدرسة الثانوية الوحيدة إلى اليوم باللغة الانجليزية . وأخيرا أدخل عليها نظام الشهادات الانجليزية ثم ربطت بجامعة لندن .

ولما اتجه الشباب السودانى نحو مصر ليرتشف من مناهل العلم فى معاهدها حاولت حكومة السودان قفل هذا الطريق فلم تفلح ، والرأى العام يعلم ما وضع من عراقيل أمام إنشاء مدرسة فاروق الثانوية بالخرطوم .

---

(١) وصلت بهم الجرأة والاستهتار بتدريس اللغة العربية ان كلفوا انجليزيا هو المستر سكوت بوضع كتاب للمطالعة العربية مازال يدرس الى اليوم لطلاب المدارس الأولية

٣ ـ التفرقة

عن طريق النظم الادارية

فى عام ١٩٢٤ وإبان قيام الحركة الوطنية، كان مجلس الحاكم العام المنعقد فى لندن ، قد قرر تأسيس مجالس للمدن ومجالس للمديريات تمهيداً لادخال نظام اللامركزية فى الادارة :وما أن وجد الانكليز أنفسهم أصحاب الشأن الفعلى فى عام ١٩٢٥ حتى هبت المعارضة فى وجه هذا الاصلاح الادارى بقيادة مدير المعارف آنذاك ، المستر كروفوت ، وفى عام ١٩٢٦ الغيت تلك السياسة نهائيا واستبدلت بالادارة الأهلية ، وقد جاء فى منشور الالغاء السرى تحت نمرة ١ ـ د ـ ٣ بتاريخ ٢٢ ـ ١ ـ ١٩٢٦ ما ترجمته : (١)

«وظاهر أن أكثر رجال المديريات لايؤيدون فكرة انشاء مجالس رسمية، بينما نجد موافقة عامة على الأخذ بمبدأ المشاورات مع كبار الوطنيين فى اجتماعات مجردة عن الرسميات ، كما نجد أيضا موافقة على زيادة نفوذ هؤلاء الرجال

---

(١) أشار السير هارولد مكايكل إلى هذا الحادث فى كتابه السودان الانجليزي المصري ص ٢٤٩ باقتضاب وتهكم حين قال : لقد لعبت فى بعض الأذهان فكرة انشاء مجالس استشارية من المشائخ منفصلة تمام الانفصال عن المحاكم القروية فقد كان السير جوفرى أرثر الذى خلف السير لي ستاك فى ١٩٢٥ يفكر جديا فى اتخاذ خطوة فى هذا السبيل مع ادخال مشروعات أخرى على نسق مايجري فى يوغندا قبل ان تضطره دواعي المرض للاستقالة

وسلطتهم القضائية والادارية . لذلك قرر مجلس الحاكم العام فى جلسته فى يوم ٩ — ٥ — ١٩٢٦ عدم تنفيذ مشروع المجالس البلدية ، الامضاء ، ما كما يكل ، السكرتير الادارى ،

وبهذه الخطوة استبدلت السياسة الأولى بسياسة أخرى اقطاعية ، نشطوا فى تنفيذها بكل الوسائل ، وأصدروا عدة تشريعات ، منها قانون المحاكم القروية سنة ١٩٢٥ ، وقوانين أخرى تهدف فى مجموعها إلى تقطيع أوصال البلاد على أسس قبلية على غرار إمارات الهند .

والدليل على توفر عنصر سوء النية وسوء القصد فى هذه التشريعات قائم ثابت من الاطلاع على نماذج من « أدب الحكم والادارة » فى ذلك الحين . فقد كانت جميع المذكرات والمنشورات تزخر بالاستشهاد بمؤلفات غلاة الاستعماريين مثل كتاب اللورد لوجارد « Lord Luggard » « الوصاية المشتركة فى أفريقيا الاستوائية Dual Mandate in Tropical Africa وكتاب الكلونيل تمبل Colonel Temple الموسوم « الشعوب المتأخرة وطريقة حكمها » Native Races and Their Rule التى ترمى فلسفتها إلى إبقاء الشعوب المستعمرة بمعزل عن نور المدنية والتطور الاجتماعى ، فلا تهب مطالبة بحقوقها ، وتظل خاضعة مستكينة أطول أمد ممكن من الزمان .

لكن روح الشعب المعنوية ناهضت ذلك كله ، ووقفت سدا منيعا فى سبيل نجاح هذه الأساليب ، واتخذت المعارضة وسائل متنوعة ، آنا بالنصح واللين ، وأخرى بالمجابهة الصريحة ، وثالثة بالمقاومة السرية ، مستغلة فى ذلك دائما الهزات العالمية ، والهزات المصرية بنوع خاص . حتى اضطرت الإدارة عام ١٩٣٧ إلى الرجوع إلى سياسة ١٩٢٤ ، فأصدرت قانون الحكومة المحلية وضربت له الطبول وزفته فى موكب من الدعاية المضللة باعتباره أساس الحكم

الذاتى، (١) وبموجب هذا القانون أقامت الإدارة المجالس فى المدن والمديريات. وهنا كانت الحركة الوطنية قد تطورت ، وشمل الوعى كل المثقفين بصورة جلية واضحة، رعاها مؤتمر الخريجين الذى بدأ نشاطه تحت ستار «الأعمال الاجتماعية والمصلحة العامة» فلما ثبت أقدامه ، وجمع من حوله الشعب ، ونبه جميع الطبقات حتى غير المتعلمة ، طالب هذا المؤتمر بانشاء مجلس تمثيلى يقر الميزانية والقوانين. وتحت ضغط هذا التيار الوطنى اضطرت الحكومة إلى عمل شىء تسترضى الناس به ، فأصدرت عام ١٩٤٣ ، قانونا بتأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان ، قوبل بعاصفة عنيفة من معارضة الرأى العام ، لأنه قدم إقرارات تدل على سوء نوايا الحكومة ومقاصدها ، فقد وجه أول بنوده ضربة قاضية لوحدة البلاد ، إذ قصر اختصاص المجلس على شمال السودان دون جنوبه ، ولما اشتدت حملة الرأى العام ، لم يجد السكرتير الإدارى بداً من الاعتراف بأن سياسة الحكومة ترمى إلى إقامة « حكم ذاتى محلى فى الجنوب منفصل عن الشمال » .

---

(١) جاء فى مضبطة اجتماع المديرين لعام ١٩٣٩ «أن الشعور المصرى والدعاية المصرية أخذت تنشط فى السودان فأجاب السكرتير الادارى بما نصه « أن دار الثقافة فى الخرطوم وقانون الحكومة المحلية كفيلان بأن يوقفا هذه الدعاية عند حدها ويجعلاها عديمة الأثر » .

٤ – إثارة النعرة القبلية

من الواضح أن بلادنا مترامية الأطراف ، يعيش أهلها عيشة قريبة من البداوة ، وترجع أصول سكانها إلى إعراق مختلفة ، فمن النوبة وأبناء الجنوب أهل البلاد الأصليين ، إلى العرب الذين نزحوا اليها وهم من بطون مختلفة سكنت كل منها جهة من جهات السودان ، ولم تتهيأ لهم أسباب الاتصال الوثيق. وبديهي أن كل هـــذه العوامل قد كان لهـا أثر فى شيوع النعرة القبلية والتفاخر بالانساب . فلما جاء حكم المهدى أزال كثيرا من أثر هذا الخلاف ، ولكن فى عهد الحكم الثنائى عملت الحكومة بمختلف الوسائل مرة أخرى ، لتأريث تلك النار التى خبت أو كادت ، وخاصة عند ما خلا لهم الجو عقب خروج المصريين فى عام ١٩٢٤ ، هناك بدأت السياسة الاقطاعية التى ترمى إلى خلق وحدات صغيرة على نسق الامارات الهندية

ولقد جاء فى أول تقرير سنوى أصدره السير جون مافى ، حاكم السودان عام ١٩٢٦ ما نصه : « قد اقتنعت ، فى غضون الشهور الست التى قضيتها فى السودان ، منذ تقلدى منصبى هذا ، أن قليلا جدا من المشاكل الكبرى التى تواجه هذه البلاد – إن وجدت – ما يجوز وضعه موضع القياس والمقارنة من حيث الأهمية مع ضرورة جعل سياستنا بإزاء الإدارة الأهلية واضحة المعالم ، وقائمة على أسس صريحة مفهومة »

وبعد أن اوضح السير جون مافى أن اصول هذه السياسة أشير اليها فى تقرير سلفه عن عام ١٩٢٥ ، وبعد أن سجل موافقته التامة لها ، ابان أن هذه السياسة بعينها هى التى اوصت بها لجنة اللورد ملنر فى عام ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، ثم تطرق

إلى عامل الزمن — وهو موضع الاستشهاد — فقال : —

« اما فيما يختص بعامل الزمن فيجوز القول بأن السودان الآن يجتاز (عصره الذهبي) على أن هذه الفرصة لن تبقى طويلا، لذلك ينبغي علينا ، أن نتخذ الخطوات العملية قبل فواتها ، وأن نضع الأسس التي يقام عليها بناء ثابت مستديم ، من أجود المواد التي بين أيدينا ، إذ لا يزال لدينا بالبلاد نظم واوضاع قبلية ، وقوانين محلية وتقاليد قديمة وان اختلفت في اثرها بين اقليم وآخر. لكن جميع اولئك سائر الى الزوال والفناء امام موجة الأفكار العصرية وقيام الجيل الجديد إن لم نحطها بسياج منيع من التحصينات . لقد اتخذت فعلا خطوات ناجحة في هذا السبيل في السنين الماضية ، ولكني اشعر بان فرصا اخرى لأحداث تطورا كثر قد تفلت من بين ايدينا » (١) .

وغير خاف بعد هذا ان الحاكم العام ، ذا الناب الأزرق والتجاريب العريقة في الاستعمار ، قد سال لعابه على الفرصة التي افلتت من قبل ، دون أن يتمكن أسلافه من أقامة دويلات على نسق أمارات الهند ، حيث كان معاليه يعمل حاكما ، وأنه يريد أن يستنهض همم مواطنيه ، ليسرعوا في السير إلى بلوغ أكبر نتيجة ممكنه في ما تبقى من الفرصة .

ثم عمدت هذه الحكومة ايضا ، إلى الأعتراف بهذه النعرة القبلية ، رسميا ، فأثبتتهـــا في الأوراق الرسمية ، واشترطت ضرورة تسجيلها في العرائض والشهادات المدرسية ، ودفاتر المواليد ، وسجلات المحاكم ، والخرائط . كما جعلت تلقنهـا للطلبة في مناهج الجغرافية . وكانت تعتبر هذه الأوراق ناقصة وباطلة مالم يذكر فيها الشخص قبيلته ، ولا يكتفى بجنسيته السودانية .

---

(١) ص ٢٥١ — السودان الأنجليزي المصري للسير هارولد ماكمايكل

ولقد كان من أول الأغراض التي أنشىء من أجلها مؤتمر الخريجين العام، محاربة هذه النعرة القبلية، التي كانت تهدد وحدة البلاد بالانقسام، وهب معه كل المتعلمين يحاربونها، حتى كلل الله مسعاهم بالنجاح فلم يعد أحد يتمسك بقبيلته رغم ارادة الحكومة

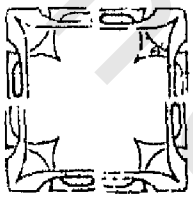

obeikandl.com

٥ ـ الطائفية الدينية

السودان قطر مسلم فى أغلبيته ، ماعدا بعض أجزاء الجنوب التى لم ينتشر فيها الاسلام انتشاراً كافياً بفعل السياسة الانجليزية. تلك السياسة التى قفلته فى وجه أبناء السودان الشمالى ، بل وحاربت من استوطن منهم الجنوب أو نزح اليه بغرض التجارة ، أو الوظائف ، فضيقت عليهم الخناق فى ارزاقهم ، وعباداتهم حتى لا يمكنهم مزاولتها هناك ، إلا سرا . وصبت عليهم من صنوف العسف والارهاق مايذكر الانسان بمحاكم التفتيش ، وعصور الظلام الوسطى فى أوربا. ومن جهة اخرى ، فقد شجعت حكومة السودان الارساليات المسيحية ، من أوربيين ، وأمريكان ، على ارتياد تلك المجاهل واستيطانها ، بغرض التبشير للدين المسيحى ، وأمدت المبشرين بالأموال المقتطعه من ميزانية الحكومة العامة زيادة على الأموال التى تنهال عليهم من دعاة التبشير فى أوربا وأمريكا ومن العجيب أن الحكومة قد تركت لهؤلاء المبشرين شئون التعليم والانفراد بتنظيمه ، والاشراف عليه ، وتوجيه سياسته وبرامجه ، توجيها كاملا . حتى أن مصلحة المعارف السودانية لم تفتح مدرسة واحدة من أى نوع فى مدى اربعين سنة فى الجنوب ، وجعلت تغدق الأموال على الأرساليات من غير محاسبة أو إشراف منها أو تفتيش لمدارسهم وكنائسهم التى بثوها فى سائر انحاء الجنوب . ولقد بلغت إعانة الحكومة المركزية لهم فى عام ١٩٤٦ مبلغ ٣٦ . ر٢٩ جنيها مصريا . وهو رقم ضخم بالنسبة لميزانية التعليم فى كل القطر . وسار هؤلاء المبشرون على محاربة اللغة العربية والدين الاسلامى ، فى تلك الاصقاع . ولقد جاء فى المضبطة السرية لاجتماع المديرين السنوى ، لسنة ١٩٤٥ ؛ وهى وثيقة سياسية خطيرة تدل على النية المبيتة لفصل الجنوب وصبغه

بصبغة تبعد بينه وبين الشمال والاتجاه به الى أن يكون قطرا غريبا أجنبيا فى كل شىء — جاء فى تلك المضبطة على لسان المستر روزفير مدير المعارف مانصه :

« من العبث الفصل بين التعليم والدين ولما كانت المسيحية اصلح لأهالى الجنوب من الاسلام فانه ينبغى والحالة هذه أن تكون اللغة الانجليزية هى لغة التعليم فى الجنوب ، كما أنه يتحتم ارسال النجباء من الطلبة فى الجنوب ، الى مدارس وكليات يوغندا حيث ترسخ عقيدتهم المسيحية »

وامام هذه العوامل القوية ظلت اجزاء الجنوب اما وثنية واما مسيحية ، ولم ينتشر فيها الاسلام الا قليلا ، وبذلك نجح الاستعمار البريطانى فى التفرقة الدينية بين الشمال والجنوب ، واخشى مانخشاه أن تتطور هذه النعرة فتبلغ من الحدة ما بلغته فى الهند بين المسلمين والهندوكيين (١)

---

(١) أما عن اثار التفرقه الدينية التي تعمل الحكومة علي إثارتها فى السودان الشمالى فان الوقت لم يحن بعد للحديث عنها وخاصة فى هذه الفترة الدقيقة التى تجتازها البلاد وأن كانت تلك الآثار ظاهرة للعيان ، وحسبنا أن نذكر أن بين أيدينا كتابا صغيرا نشره قسم الدعاية بالشرق الأوسط عنوانه «مذكرات تاريخية عن السودان» أوضح سياسة الحكومة بازاء هذه المسألة ايضاحا لا يدع مجالا للمزيد عليه

٦ - فصل الشمال عن الجنوب

أو المناطق المقفرة

« ومشكلة الجنوب هى أكبر المشاكل الانسانية فى البلاد . فان نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان اليه ، هى نفس نظرة المصريين لشمال السودان. وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة ومصـــدر قلق ممزوجين بالخشية من أن يفقدهم فصله الثروة التى يتوقعون إكتشافها فى أراضيه ، والتى يقدرون أن تكون ضمانا لتقدم السودان فى المستقبل. أما من جميع الاعتبارات الأخرى ، فيتحتم الا يضم جنوب السودان إلى منطقة العرب فى الشمال ،لأنه ينتسب إلى قلب افريقيا التى تحده جنوبا » .

فى هذه الفقرة ، التى ننقلها عن جماعة الفابيان ، يتلخص دستور السياسة الاستعمارية التى تسير عليها حكومة السودان لفصل جنوب السودان عن شماله . أما جماعة الفابيان ، فتتألف من مجموعة من فلاسفة ومفكرى حزب العمال البريطانى ، الذين يرسمون السياسة النظرية للحزب لكى ينفذها وزراء ذلك الحزب عمليا .

قد تكون هذه السياسة ، اخطر السياسات الاستعمارية فى السودان ، وأفتك سلاح يعمل به الانجليز على تقطيع أوصال البلاد .ومما زاد فى خطورته، ضعف الوعى الوطنى فى السودان نصف قرن كامل ، وإبعاد المصريين عنه ، فاستطاع الأنجليز أن يجعلوا من جنوب السودان بلدا يكاد يكون مختلفا فى كل شىء عن شماله حتى إذا جاء يوم الفصل فى قضية الوادى ، وجد الانجليز فى يدهم حجة على

وجوب فصل الجنوب وضمه إلى امبراطورية تقوم فى قلب افريقيا ، يستعيضون بها عن الهند التى توشك أن تفلت من قبضتهم .

وقد دفع الانجليز إلى هذه اللعبة الاستعمارية الخطيرة ، شعورهم بان شمال السودان ، لا يمكن أن يظل فى ربقة الاستعمار الى الأبد ، بل لا بد له أن يتنبه ويهب ، لربط مصيره بمصر ، وبالشرق العربى ، فأعدوا عدتهم ليوم الفصل ، لكى يساوموا الشماليين ، والمصريين حينذاك على التخلى عن الشمال فى مقابل ضمهم الجنوب لامبراطوريتهم فى أفريقيا السوداء .

يتضح اتجاه هذه السياسة من تصريح المستر روبرتسون السكرتير الادارى لحكومة السودان حين قال : ان سياستنا ترمى إلى إقامة « حكم ذاتى محلى فى الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال »

ونتيجة لسياسة الفصل هذه تحظر الحكومة على السودانيين الشماليين أن يذهبوا الى الجنوب إلا بترخيص خاص ، تحدد فيه مدة الاقامة ، وغرض الرحلة كما انها تمنع الشماليين ، الذين يستوطنون الجنوب حق العبادة علانية (١) تمنعهم من إنشاء المدارس ، وتقسو فى معاملتهم قسوة شديدة . وهذه سياسة مرسومة وردت فى المكاتبات الرسمية ، باسم محاربة الاستعراب

Anti - Arabication

وإذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان ، بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الإدارة من أخذ أطفاله معه ، عند ما يريد الرجوع إلى مسقط رأسه فى

---

(١) من النوادر المضحكة المبكية ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال فقد انتقل الى الجنوب وهو لا يريد ذلك ولما فشلت كل الطرق التى تذرع بها للنقلة إلى الشمال لجأ تفكيره الى حيلة بسيطة حيث ذهب إلى السوق العام وأخذ يؤذن للصلاة فما كاد الحاكم الانجليزى يسمع بذلك حتى نقله على الفور

الشمال . وتبقيهم هناك ، خوفا من أن يقوى هذا التزاوج والتقارب بين العرب فى الشمال ، والزنوج فى الجنوب . بل ذهبت السياسة إلى أبعد من هذا ، فهى ما تزال تثير أحقاد الجنوبيين ، ضد الشماليين ، وتلهبها بذكريات الماضى فتردد على أسماعهم دائما ، أن عرب شمال السودان كانوا يستعبدونهم ، ويبيعونهم رقيقا فى الأسواق . ويزينون لهم ، أن الانجليز وحدهم هم الذين أوقفوا الشماليين عند حدهم ، وكفوهم عن تجارة الرقيق

ولكى يفصلوا الجنوب فصلا أبديا عن الشمال ، أرسلوا الارساليات التبشيرية التى أقامت أوكارها فى القرى النائية وفى الأدغال الموحشة ، وأمدوها بالمال ، وحموها بنفوذهم ، لكى تؤدى رسالتها ، وتركوا أمر التعليم فى يدها ، لكى تستغله كأداة لصياغة النشء كما يريدون ، مختلفا فى عقيدته ، مختلفا فى تربيته ، مختلفا فى لغته وتفكيره ، عن سكان الشمال . فنجد أن مناهج التعليم كلها فى الجنوب باللغة الانجليزية ، التى يعتبرونها وحدها اللغة الرسمية هناك ، حتى ان التلغرافات لا تقبل إلى الجنوب ، إلا إذا كانت باللغة الانجليزية

ويقوم نظام الإدارة فى الجنوب على المفتشين الانجليز ، وهم دائما من الشباب المتكبر الذين أرسلوا الى الجنوب ، ليتحكم الواحد منهم فى مقاطعة قد تبلغ مساحتها ضعف مساحة الجزائر البريطانية كلها ، ويأتمر بأمره الزعماء ، ورؤساء العشائر . والمفتش هناك ، هو الحاكم الادارى ، وهو الذى يتولى القضاء بسلطات غير محدودة ، فيستطيع بمفرده أن يحكم على أى شخص بالاعدام . وتقوم الى جانبه محاكم رؤساء العشائر التى تحكم بناء على قانون عرفى ، يستند إلى العادات البالية ، والتقاليد المضحكة . ومنذ سنة ١٩٢٤ ، ألغيت كل المحاكم الشرعية التى كانت تقوم فى الجنوب ، وكانت تبلغ نحو العشر عدداً . فأصبح المسلم الذى يريد الزواج ، أو الطلاق ، أو غير ذلك ، يذهب أمام المفتش الانجليزى لكى

تتم له المراسيم والاجراءات ! وأن فى هذا العمل وأمثاله مما يقوم به الانكليز فى الجنوب لانتهاكا سافراً لحرمة الاسلام الحنيف ومحاربة غادرة لحرية العبادة التى تحترمها كل أمة متمدينة وتقدسها كل جماعة تقدر قيمة الحريات .

هذه السياسة ليست شيئا مرتجلا ، بل هى خطة مرسومة باعداد سابق ، وإصرار مبيت ، لتؤدى بالبلاد إلى أسوأ الأخطار ، تسندها فى ذلك اللوائح ، والأوامر الصادرة تحت قانون الجوازات والرخص سنة ١٩٢٢ بعنوان : « أمر المناطق المقفلة » ، ولم يقتصر هذا الأمر على الجنوب وحده ، بل شمل جهات كثيرة أخرى ، حيثما يعيش الناس على الفطرة أو قريباً من ذلك . وبمقتضى هذا القانون يحرم الاتجار على كل السكان إلا بجواز خاص ، وقد حمل هذا القانون أيضا فى طياته ما هو أنكى من ذلك . فأجاز للسلطة الادارية ، إخراج أى سودانى من تلك المناطق ، دون أن تثبت عليه جريمة ضد القانون العام ، وبدون أن يعرض على محكمة رسمية

هكذا ترى الادارة الثنائية الانجليزية ، تخدع شعباً بأسره ، لتنفذ الى ما تريده من تجزئته ، وتقطيع أوصاله . ولو كانت هـــذه المناطق المقفلة جزءا صغيرا من البلاد ، لهان الأمر ، لكنها شملت الأرض الخصيبة ، السهلة الرى ، بأمطارها الغزيرة ، وأنهارها الكثيرة .

وهذا بيان بتلك المناطق ، ومساحاتها ، مستخرج من السجلات الرسمية :

(تقويم السودان ١٩٤٢)

المديرية	المساحة المقفلة بالميل المربع	مساحة المديرية
دارفور	١٣٨ ١٥٠	١٣٨ر١٥٠
الاستوائية	١٥٩ ٠٢٥	١٥٩ر٠٢٥
اعالى النيل	٠٩٢ ٢٧٠	٩٢ر٢٧٠
كردفان	١٤٦ ٥٨٠	١٤٦ر٩٣٠
الشمالية	١٦٦ ٢٠٠	٣٦٢ر٢٠٠
النيل الأزرق	٠١٥ ٠٠٠	٥٤ر٧٧٥
الجملة	٧٠٧ ٢٢٥	

ان نظرة عابرة إلى هذه المساحات الشاسعة المقفلة ، ومقارنتها مع مساحة القطر بأكمله ، وهى ٩٦٧ر٥٠٠ ميلا مربع ، ترينا إن هذه الإدارة ، جردت السودانيين من حرية الانتقال إلا فيما يوازى ثلث بلادهم ، وحرمت عليهم ثلثيها

ولهذا الوضع الشاذ ، فوق أثره الاجتماعى ، أثر اقتصـــادى ، وسياسى ، واضح ، سنتعرض له فى حينه

إن ما يتبع فى ألمانيا الآن من تقسيمها إلى دويلات وإلى مناطق نفوذ تتحكم فى كل واحدة منها إحدى الدول المنتصرة هو بعينه ما يجرى فى السودان . ولكن هذه السياسة فى ألمانيا مفهومة لأنها شنت عليهم أعنف حرب عرفتها البشرية وخربت دورهم وقتلت أطفالهم وشبابهم ونساءهم وكلفتهم من التضحيات ما لا يمكن حصره فحق عليها العقاب بتقسيمها وتمزيق أجزائها . مثل هذا العمل مفهوم معقول بالنسبة لألمانيا المهزومة أما بالنسبة لنا نحن فلا يبرره إلا جشع الاستعمار وطغيان الاستبداد والرغبة فى جعل بلادنا مطية ذلولا أبد الدهر